بناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي: منافسة أم تعاون أمني؟

Building Ssecurity in the African Sahel: Competition or Security Cooperation?

د/ محفوظ رسول

مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران، (الجزائر)

m.rassoul@crasc.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/20 تاريخ القبول للنشر: 2022/06/01 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: *يهدف هذا المقال الى التطرق لكبرى تصورات بناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي وكيفيات أدائه في الخارج القريب للجزائر، بما تحمله من خلفيات سياسية وأمنية وأبعاد إقليمية ودولية أفضت الى طرح مجموعة من الأطر العملياتية التعاونية-كتجمع دول الميدان- وأخرى موازية تحمل طابع المنافسة الأمنية- كتجمع الساحل الخماسي- بما أدى الى استمرار تقويض بناء الأمن في هذه المنطقة.*

الكلمات المفتاحية: *بناء الأمن، الأمن الإقليمي، التعاون الأمني، تجمع دول الميدان، اللجنة العسكرية والعملياتية المشتركة لقادة الأركان، وحدة الاتصال والربط، تجمع الساحل الخماسي.*

Abstract: This article delves into the major perceptions of security building in the African Sahel region and the modalities of its performance in the near abroad of Algeria, that it holds from political and security backgrounds, regional and international dimensions that resulted in a set of cooperative operational frameworks one such case is the gathering of countries of the field and parallel ones characterizing of security competition nature - Like the Five gathering of Sahel which has contributed to continued undermining security building in this region.

key words: building security, regional security, security cooperation, the grouping of countries in the field, the joint military and operational committee of the chiefs of staff, the unit of communication and linkage, the five-star grouping of Sahel.

1.مقدّمة:

شهدت دول منطقة الساحل الأفريقي المجاورة للحدود الاقليمية للجزائر تحديات أمنية مختلفة ومتنوعة المستويات: بين تهديدات أمنية صلبة متمثلة بصفة أساسية في تنامي المجموعات الارهابية المتطرفة والجماعات الاجرامية ذات التحالف مع النشاط الارهابي، فضلا عن تحديات أمنية أخرى ارتبطت بظاهرة الهجرة غير الشرعية والنزوح الجماعي للأفراد، وتحديات اقتصادية وتنموية واجتماعية كبرى.

ويعد الحديث عن ظاهرة الفشل الدولاتي الاقليمي الذي عرفته هذه الدول، سيما الحالة المالية من أكبر القضايا الموجعة للأمن القومي الجزائري في بعده الاقليمي، وأحد الهواجس الأمنية الكبرى لدول منطقة الساحل الأفريقي، بل وحتى الدول العظمى. وهنا استدعى من صناع السياسات والمقررين البحث عن آليات لحماية الأمن الوطني والاقليمي بمفهومه الأوسع من هذه التهديدات الأمنية المترابطة والمعقدة - تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حركة التوحيد والجهاد وغيرها- التي مست أمن الدولة والجماعة.

وقاد الحديث عن حماية الأمن الوطني والاقليمي دول المنطقة الى طرح تصورات وسياسات وطنية واقليمية متطابقة أحيانا ومتباينة أحيانا أخرى، نتيجة تباين تصورات الدول نفسها تجاه مفهومها الأمني ومهدداته. وهكذا أدى التباين في هذه التصورات الى تباين الممارسات العملية الرامية لحماية الأمن الوطني.

وطرحت في هذا الصدد عديد المبادرات الأمنية المحلية والاقليمية ولعل أهما مقاربتين مهمتين: هما المقاربة الجزائرية التي طرحت فكرة التعاون الأمني عبر آلية قيادة الأركان العملياتية المشتركة في تمنراست، والمقاربة الموريتانية-برعاية فرنسية- التي طرحت فكرة تجمع الساحل الخماسي كآلية للتعاون الأمني الاقليمي.

وعلى هذا النحو أمكننا طرح الاشكالية التالية: ماهي كبرى مبادرات التعاون الأمني في منطقة الساحل الأفريقي؟ والى أي مدى يمكن ان تعبر عن إدراك مشترك من دول الاقليم لشواغلها الأمنية؟

وهكذا تفترض الدراسة بأن هناك ارتباط بين تصورات صناع الأمن الوطني وكيفيات أدائه، فصورة صناع السياسة الأمنية عن أمن بلدهم، والمكانة التي ينبغي أن تحتلها إقليميا ودوليا والدور الذي ينبغي أن تؤديه، يقرر صور التهديد ومصدرها ونمط إنجاز المتطلبات الأمنية.

وتكون الاجابة على اشكالية الدراسة واختبار فرضيتها وفق ثلاثة عناصر أساسية؛ يهتم أولها بالتطرق الى ادراكات بناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي، وذلك من خلال التعريف بمفهوم بناء الأمن والمفاهيم ذات العلاقة به، ناهيك عن التعريف بمنطقة الساحل الأفريقي وتبيان أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لمختلف القوى الفاعلة، فضلا عن تصور الجزائر وبعض الدول للأمن في المنطقة وكيفية بناءه. أما العنصر الثاني فيتطرق الى الرؤية العملياتية للجزائر قصد إرساء الأمن في هذه المنطقة من خلال بعض المبادرات الأمنية العملياتية، في حين يخوض العنصر الثالث في الرؤية الفرنسية-الموريتانية لبناء الأمن في المنطقة عبر تجمع الساحل الخماسي.

2.ادراكات بناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي

قبل الخوض في مختلف تصورات بناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي، حري بنا التعريف بفكرة بناء الأمن والمفاهيم المقاربة له، ناهيك عن التعريف بمنطقة الساحل الأفريقي وأهميتها الاستراتيجية.

2-1: التعريف بمفهوم بناء الأمن والمفاهيم ذات العلاقة به: يعبر مفهوم بناء الأمن او بناء السلام عن كل العمليات التي تسعى الى التعاطي مع أسباب النزاعات والأزمات العنيفة في سبيل ضمان عدم تكرارها، بغية تلبية الحاجيات الأساسية للأمن والنظام بصفة عامة عبر آليات لحل النزاعات والتدابير التعاونية (اوكلاهان، 2002، ص.107) بمعنى ان فكرة بناء الأمن تقوم على رؤية تشاركية مفادها وجود أمن مشترك بين الدول، وهكذا يغدو الأمن قيمة غير تنافسية بين الدول، يقوم على مقاربات غير تنافسية يستطيع الخصوم من خلالها احلال الأمن فيما بينهم لا ضد بعضهم بعض، على خلاف ذلك الخطاب التقليدي الواقعي الذي ركز على الأمن في إطار مرجعي صراعي يقوم على الخطط العسكرية الصرفة. (اوكلاهان، 2002،ص.84)

والحقيقة يقوم هذا المفهوم على ثلاث فرضيات أساسية: أولها أنه يمكن للدول ان تنتهج السلوك التعاوني، نتيجة زيادة درجات الاعتماد المتبادل فيما بينها. وثانيها ان الأمن والسلم هما عملة واحدة، فإما ان تحصل الدولة على أمن مشترك مع دول أخرى، وإما ألا تحصل عليه اطلاقا. وثالثها ان الادراك وسوء الادراك في تقدير الموقف هو أهم عوامل الصراع بين الدول. غير أن ما ينبغي الاشارة اليه ان فكرة الأمن المشترك لا تلغي فكرة المنافسة الأمنية الضمنية بين الدول في إطار فكرة التعاون الأمني، على اعتبار ان هناك عوامل عديدة تضمن استمرار المنافسة الأمنية بين الدول. (اوكلاهان، 2002، ص.86)

ومن نافلة القول، أننا نجد فكرة التعاون الأمني في إطار علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول هي فكرة أكثر الحاحا في بيئة مترابطة، حيث تعبر فكرة الاعتماد على أنها " حالات تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين الفواعل في مختلف الدول" (رسول، 2017، ص.127) حيث يطرح روبرت كيوهان وجوزيف ناي في نظريتهم حول الاعتماد المتبادل مفهومين مهمين؛ هما مفهومي الاعتماد المتبادل الحساس والقابل للعطب. ويعني مفهوم الحساسية حسب الكاتبين" تلك الكلفة التي تعانيها الدولة من قبل التأثيرات المفروضة عليها من الفواعل الخارجية، قبل ان تلجأ الدولة الى محاولات تعديل وتغيير سياساتها". بمعنى أنها تدل على الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى. بينما يعني مفهوم القابلية للعطب مسؤولية الفواعل لتحمل التكاليف المفروضة عليها من طرف الأحداث الخارجية بعدما تكون سياستها قد عدلت فعلا".(Keohane, 2012) بمعنى تلك التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغيرات من هذا النوع.

وبرز مفهوم التعاون الأمني في بعده الأمني العسكري مع نهاية مرحلة الحرب الباردة، حيث اضحى يهتم بفكرة تشجيع الحوار الأمني وإدارة النزاعات، حيث تجسد ذلك عمليا في عمليات بناء السلام. (Cottey, 2022) ويقودنا الحديث هنا عن مفهومي الأمن المشترك والاعتماد المتبادل الأمني، سيما فيما يتعلق بمنطقة الساحل الافريقي الى فكرة أخرى، ذات أهمية كبرى، تتمثل أساسا في فكرة الدور الذي تتصوره دول الاقليم

فيما يتعلق بأمنها الوطني، وسبل انجاز المتطلبات الأمنية، بما يمكن ان يقدم صورة واضحة عن طبيعة التصورات المتباينة أو المتجانسة لفكرة التعاون الأمني في منطقة الساحل وانجاز المتطلبات الأمنية.

2-2: التعريف بمنطقة الساحل الأفريقي وأهميتها الاستراتيجية:

تعبر منطقة الساحل الأفريقي عن تلك المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا وبين أفريقيا جنوب الصحراء (وهناك من يعتبرها منطقة وصل وتماس) أي أنها تمتد من السودان شرقا الى موريتانيا غربا مرورا بالنيجر والتشاد ومالي وبوركينافاسو. (الوهاب، 2016، ص.47) غير أننا سوف نركز في دراستنا هذه على الجزء الغربي لمنطقة الساحل الأفريقي أكثر من جزئها الشرقي، على اعتبار أن الأول له اتصال مباشر بالأمن الوطني الجزائري.

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل في كونها منطقة جغرافية تتاخم عديد الأقاليم الحيوية؛ حيث تتاخم منطقة المغرب العربي الكبير عبر ليبيا والجزائر وموريتانيا التي تجعلها تطل على المحيط الأطلسي، وكذا اطلالها على البحر الأحمر عبر السودان. أما من الجهة الجنوبية فتتاخم دول غرب افريقيا الغنية بالنفط. فضلا عن تمتع منطقة الساحل بأكبر حقل شمسي في العالم، بما يمكن من جعله خزانا لمورد طاقوي غير ناضب مستقبلا. كما وتحتوي أراضيها على موارد طبيعية هامة كالطاقة (البترول والغاز الطبيعي) والمعادن (الفحم، الذهب والفوسفات..) وتجاور أهم منتجي الطاقة في أفريقيا كالجزائر وليبيا ونيجيريا. (فول، 2016، ص.91) غير أن أهم مورد يجعل الدول الكبرى في منافسة شديدة للحصول عليه، هو مورد اليورانيوم المتواجد في النيجر، والذي بدأت فرنسا في استغلاله منذ خمسينات القرن العشرين، حيث زادت أهمية هذا البلد نتيجة اعتماد المفاعلات النووية الفرنسية البالغ عددها 58 مفاعلا على اليورانيوم الأفريقي، وبما يجعلها تنتج 80% من حاجتها من الكهرباء عبر الطاقة النووية. (المصري، 2018، ص.12)

وهكذا جعل الموقع الجغرافي المهم لهذه المنطقة القوى الدولية العظمى في منافسة شديدة على هذه المنطقة، خاصة من طرف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن روسيا كوافد جديد للمنطقة في السنوات الأخيرة، حيث يرجع هذا التنافس على المنطقة الى ادراكات هذه القوى للأهمية الراهنة والمستقبلية للمنطقة.

3-2: التصور الإقليمي لبناء الأمن في منطقة الساحل الأفريقي (الجزائر وبعض دول المنطقة)

تعتبر الجزائر منطقة الساحل دائرة مهمة من دوائر أمنها الوطني وعمقها الاستراتيجي، وتقوم المقاربة الجزائرية للأمن في منطقة الساحل على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- أسبقية دول المنطقة في التكفل بمسائلها الأمنية المحلية.
- استبعاد التدخل العسكري الأجنبي، وتبني الطرق الدبلوماسية في حل الأزمات الأمنية للمنطقة.
- محاولة الربط بين التنمية والأمن. (قوي، 2014)

وهكذا يتضح ان المقاربة الأمنية الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل تركز على فكرة التعاون الأمني بالطرق الدبلوماسية، وبعيدا عن التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول، فضلا عن رفض

التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، وهو تصور نابع من التطور التاريخي لعقيدة الأمن القومي الجزائري، واتعاظا من تجارب الدول المجاورة مثل الحالة الليبية وغيرها.

وتنبني ادراكات دول الساحل الأفريقي من كونها دولا فقيرة تعاني من انقلابات عسكرية مستمرة، وبناء هوياتي وعرقي مهلهل ينذر بانفجار في أية لحظة، وذات بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية، لذلك تتصور دول المنطقة أمنها على أساس ضرورة محاربة التنظيمات المتطرفة بالتوازي مع ضرورة الحصول على استثمارات أجنبية وفرص التنمية في المنطقة.

وهكذا يتبين من خلال هذا التصور لدول الساحل أن هناك تطابق مع الرؤية الجزائرية فيما يخص ضرورة محاربة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، غير ان موطن الخلاف هو امكانية تنازل دول منطقة الساحل عن فكرة التدخل الخارجي لصالح القوى العظمى وربطه بالمساعدة على التنمية. وهذا ما تتوجس وترتاب منه الجزائر.

2-4: تصورات بعض القوى العظمى للأمن في منطقة الساحل الأفريقي

تعد فرنسا احدى الدول الاستعمارية الرئيسية في أفريقيا، حيث تنظر لهذه المنطقة باعتبارها مجالها الحيوي الطبيعي. (ضلع،2016، ص.113) فهناك من يعتبر ان أفريقيا هي ثالث عامل لقوة فرنسا بعد قوتها النووية ومقعدها الدائم في مجلس الأمن. (ضلع، 2016، ص.115)، فمن الناحية السياسية تهدف فرنسا الى تحويل منظمة الفرنكوفونية من حركة ثقافية الى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرنكفوني يخدم المصالح الأفريقية والدولية لفرنسا. (ضلع، 2016، ص.125) بمعنى انشاء تيار مناهض للأنجلو سكسونية في أفريقيا. أما من الناحية الاقتصادية فتهدف الى استغلال موارد المنطقة خاصة في النيجر التي صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في أعقاب زيارته الى النيجر شهر جويلية 2014 قائلا" انه من خلال التأكيد على أمن النيجر، فإنكم تؤكدون على أمن فرنسا" (شوركين، 2015، ص.104)

وترتبط في مقابل ذلك المصالح الأمريكية في المنطقة بمصالح اقتصادية من حيث تصريف الإنتاج الأمريكي في السوق الأفريقية، ومصالح سياسية من حيث دعم الأنظمة الموالية لأمريكا فيما يسمى بالقادة الجدد. ناهيك عن مصالح أمنية وعسكرية، فنجد مبادرة بان ساحل عام 2002: وهي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا، حيث يسمح برنامج هذه المبادرة للدول المعنية، بتدعيم مراقبة حدودها بفضل الدعم اللوجستي الذي تضمنه القوات العسكرية الأمريكية المتواجدة هناك. ثم مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء عام 2005- وهي امتداد لمبادرة بان الساحل- بحيث تقوم على توسيع نطاق المشاركة لتشمل -بالإضافة الى الدول الأربعة السابقة- كلا من الجزائر والسنغال، واعتماد المغرب وتونس ونيجيريا كمراقبين.

وجاءت مبادرة القيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا عام 2007، بعد ان كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع أفريقيا من خلال ثلاث قيادات؛ القيادة الأوروبية، والقيادة الوسطى أو المركزية، وقيادة المحيط الهادئ- لتتعامل مع أفريقيا عبر قيادة جديدة هي قيادة الأفريكوم؛ التي حددت أهدافها العسكرية والأمنية في محاربة أشكال الارهاب في المنطقة. (بويدة، 2016، ص.238-210)

ويرجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل -من الناحية الاقتصادية- الى فتح أسواق جديدة لها أمام المنتوجات الأمريكية في هذه المنطقة التي تتميز بوجود سوق وفرص للاستثمارات الأمريكي. وأما من الناحية السياسية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترفع مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان كركيزة لسياستها الخارجية في المنطقة، بينما يتمثل هدفها الأسمى في توثيق علاقاتها السياسية مع دول المنطقة وتحجيم النفوذ الأوروبي في المنطقة. مع تحسين قدرة دول المنطقة في التعامل مع المشكلات الأمنية التي تضر المصالح الأمريكية، وأهمها قضية الارهاب، وفي هذا الصدد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية الى تشكيل قوة تدخل أفريقية لمواجهة أزمات هذه المنطقة، حيث ترمي الى توثيق التحالف لتأمين المنطقة من أية أنشطة ارهابية، فضلا عن تأمين آبار النفط وسلسلة الإنتاج قصد ضمان استمرار تدفقها، بدليل ان لديها استثمارات نفطية مهمة في المنطقة، تعول عليها كثيرا الولايات المتحدة الأمريكية، قصد التقليل من تبعيتها النفطية لمنطقة الشرق الأوسط.

وهكذا تتجلى أبعاد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الأفريقي في مكانتها الطاقية، بدرجة أولية، وهو ما يفسر كيف أن مبادرة بان ساحل ربطت بين النفط ومكافحة الارهاب كأهم ورقتين استراتيجيتين يمكن من خلالهما تطوير العلاقات الأمريكية مع دول الساحل الأفريقي. وأما من الناحية العسكرية فينبع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في تلك الرغبة الأمريكية في الحصول على تسهيلات عسكرية بعد الاعلان عن خطط خفض القوات الأمريكية في القارة الأوروبية، وقصد الحصول على حصة كبرى من سوق السلاح لدول المنطقة، ومواجهة التغلغل الدولي في المنطقة. (الشافي، 2014، ص.34-46)

والحقيقة ان التباين في التصور الأمني تجاه المنطقة انعكس على مستوى الممارسة من حيث مبادرات التعاون الأمني التي تحمل في طياتها منافسة أمنية خفية مثلما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 01: خريطة مركبة توضح دول تجمعي دول الميدان ودول الساحل الخماسي فدول الميدان محددة باللون الأخضر عموديا، أما دول الساحل الخماسي محددة باللون الأسود أفقيا.

المصدر: من اعداد الباحث

ويتضح من خلال الشكل أعلاه أن هناك مقاربتين عمليتين لفكرة التعاون الأمني في منطقة الساحل، أولهما المقاربة الخاصة بتجمع دول الميدان، وهو تجمع تشارك فيه الجزائر. بينما المبادرة الثانية هي تجمع الساحل الخماسي وقد أقصيت منه الجزائر.

3. الجزائر ومبادرة التعاون الأمني لتجمع دول الميدان: خلفيات و أبعاد

عملت الجزائر منذ عقود طويلة من الزمن على أفرقة حلول مشاكل القارة الأفريقية نظير خبرتها التاريخية الطويلة في مجال مكافحة الارهاب التي اكتسبتها، ناهيك عن رفض فكرة التدخل العسكري الأجنبي في منطقة الساحل وخارجها القريب، وعلى هذا الأساس تتمسك الجزائر بالمسار المهيكل للأمن والسلم بمنطقة الساحل بما يتطابق مع الهندسة الأفريقية للسلم والأمن وتحت اشراف الاتحاد الأفريقي، وهكذا جاء تجمع دول الميدان كإحدى أهم الأفكار المناوئة لفكرة التدخل العسكري الخارجي، ووضع دول المنطقة أمام واقع تحمل مسؤولياتها الأمنية بنفسها من خلال اتخاذ مبادرة عملية دون الحاجة الى التدخل الخارجي. حيث تم انشاء هذا التجمع في 13 أوت 2009 على إثر اتفاق تمنراست الذي أدى الى مأسسة العمل الأمني التعاوني، بحيث يتكون هذا التجمع من أربع دول هي الجزائر، وموريتانيا، ومالي، والنيجر. بهدف معالجة شواغلها الأمنية الاقليمية وابعاد التدخل الخارجي في المنطقة (العلوي، سبتمبر 2014، ص.1-8) وعليه تمخض عن هذا التجمع انشاء الوحدات التالية:

أ- انشاء وحدة التنسيق والاتصال(UCC): حيث تم انشاؤها في الجزائر بتاريخ 06 أفريل 2010، وتضم مصالح استخبارات البلدان الأربعة (اضافة الى بوركينافاسو ونيجيريا وتشاد)، وتتمثل مهمتها الأساسية في اعداد تقارير دورية عن نشاط الجماعات الإرهابية، واقتراح اجراءات ميدانية لمواجهتها.

ب- انشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة cemoc: قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتفويض دول الميدان بتشكيل جيش مشترك يتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، (رحموني، 2019، ص.38) وعليه تم انشاء هذه اللجنة بتاريخ 21 أفريل 2010، وتعد أول مبادرة عملياتية للتعاون الأمني الاقليمي في المنطقة، ويقع مقرها في مدينة تمنراست بالجزائر، وتتكون من جيوش الدول الأربعة، بهدف متابعة وتحليل وتنسيق الأعمال في المنطقة، وتحديد تواجد الجماعات الارهابية وشبكاتها والقضاء عليها باستخدام القوات والوسائل المسخرة. (بوخرص،2012، ص. 24، 25) كما تتكفل هذه اللجنة بالتنسيق المعلوماتي والعملياتي في كل ما يتعلق بمحاربة الارهاب، وتسيير العمليات والمهمات العسكرية المحتملة ضد التنظيمات الارهابية، وشبكات الجريمة المنظمة، وضبط الحركة على الحدود بين هذه الدول.

وقدمت الجزائر-في محاولة للربط بين مفهوم الأمن والتنمية- وعودا باستثمار 37 مليار دولار في قطاعات مختلفة في موريتانيا، وهنا عوّلت موريتانيا كثيرا على هذه الاستثمارات، غير ان مجريات الحال كانت عكس ذلك، ففي جويلية 2010 سحبت سوناطراك استثماراتها من موريتانيا بعد 23 سنة من العمل هناك. غير أنه مع مرور أربع سنوات تبين ان الاستثمارات الجزائرية في موريتانيا لم تصل سوى 41 مليون

دولار، ناهيك عن وعود باستثمارات في مالي والنيجر، لعل أهمها طريق يربط الجنوب الجزائري مع مالي والنيجر ونيجيريا. وتتمثل هندسة التعاون الأمني الجزائري وفق التصميم التالي:

شكل رقم 02: مخطط يوضح هندسة التعاون الأمني الجزائري وفق فكرة تجمع دول الميدان

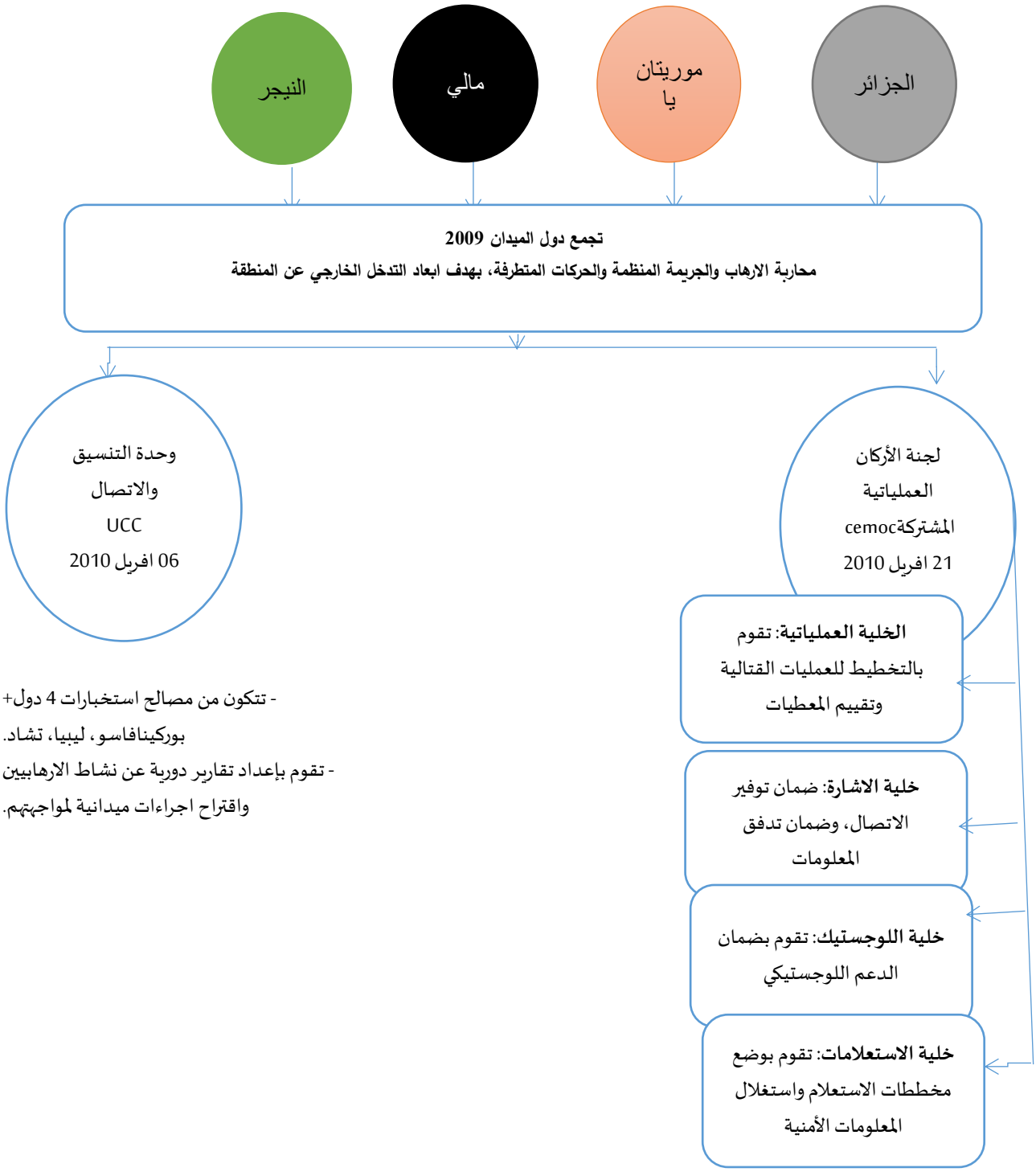

المصدر: من اعداد الباحث

يتبين من خلال المخطط المبين أعلاه ان فكرة تجمع دول الميدان تقوم على تقديم معلومات واستشارات فنية واستخباراتية، ناهيك عن دعم لوجستيكي لدول الميدان، وهو ما يتطابق حينها مع مبادئ الدستور الجزائري السابق الذي كان يمنع مشاركة الجيش الجزائري في حروب خارج الحدود الوطنية.

ونظرا لكون العلاقات الدولية ذات طبيعة ديناميكية، لا تسلم بالثبات، استغلت موريتانيا الظروف الاقليمية والدولية التالية، قصد بعث تجمع أمني جديد.

- خلاف جزائري- أمريكي حول انشاء قاعدة أمريكية لطائرات بدون طيار في الجنوب الجزائري.
- عزم الولايات المتحدة الأمريكية عن تدريب قوات النخبة في كل من ليبيا، النيجر، مالي، وموريتانيا.
- الخلاف الجزائري- الفرنسي حول الطرح الدبلوماسي بدلا من التدخل العسكري المباشر في مالي عام 2012، وهنا اخترقت فرنسا تجمع دول الميدان حينما راحت موريتانيا، والنيجر توافق على قرار شن الحرب في قمة الاتحاد الأفريقي بأبوجا في نوفمبر 2012. وهكذا جاءت عملية سرفال الفرنسية. (الأمير، فيفري 2016، ص. ص.1-8) ثم عملية برخان عام 2014 التي ضمت ابتداء من سبتمبر 2015 مقدار 3.500 جندي و17 طائرة عمودية، و200 مركبة مسلحة و200 مركبة لوجستية، وخمس طائرات بدون طيار. (شوركين، 2015، ص.107) لتحقيق هدفين أحدهما ظاهر وهو محاربة الجماعات الإرهابية، وثانيهما لتعزيز التواجد الفرنسي في مالي نظرا لأهمية المنطقة التي تحتوي على موارد طبيعية هامة أهماها مورد اليورانيوم في الحدود المالية النيجيرية. وهكذا أضحى لفرنسا عين على محاربة الارهاب في مالي وعين أخرى على موارد اليورانيوم في المنطقة.
- الرغبة في جلب الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، مثل مشاركة الامارات العربية والسعودية في عملية مكافحة الارهاب في الساحل. (العلوي، سبتمبر 2014، ص.1-8)

4. موريتانيا وفرنسا ومبادرة التعاون الأمني لتجمع الساحل الخماسي: خلفيات و أبعاد

جاء تجمع الساحل الخماسي في إطار تنافس مبادرات التعاون الأمني الاقليمي في منطقة الساحل الأفريقي، حيث تم في 16 فيفري 2014 الاعلان عن الحاجة لإنشاء قوة مشتركة لمواجهة الجماعات الارهابية، بحيث يتشكل هذا التجمع من موريتانيا، ومالي، والنيجر وتشاد، وبوركينافاسو، حيث تم إقرار هذه القوة بموجب اتفاقية 13 ديسمبر 2014م. بهدف تقوية الارتباط بين التنمية الاقتصادية والأمن ومواجهة خطر الإرهاب. في منطقة الساحل الأفريقي كتنظيم القاعدة، وحركة الجهاد والتوحيد وغيرها. (المصري، 2018، ص.05) والحقيقة تم اقصاء الجزائر واضافة تشاد للتجمع الجديد نظرا لدورها في التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة عام 2013. وتم التوقيع على اتفاقية مقر هذا التجمع يوم 26 جوان 2015. وفي نوفمبر 2017 أعلن عن مسعى انشاء قوة عسكرية مشتركة لهذه الدول بتعداد قوامه 5.000 جندي لمواجهة الجماعات الارهابية، ومقرها منطقة موبتي وسط مالي، حيث جاء أول تمركز لكتيبة من القوة الخماسية في 01 أكتوبر 2017 على ان تنتشر باقي الكتائب في مارس2018. (المصري، 2018، ص.5)

ويتربع هذا التجمع على مساحة قدرها 5.37 مليون كم^2 وبتعداد سكاني قدره 61.67 مليون نسمة. ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول الساحل الخمس مقدار 78 مليار دولار. تعد هذه الدول ماعدا بوركينافاسو من أفقر 15 دولة في العالم. حيث نجد ترتيب هذه الدول ذات تنمية بشرية متدنية، حيث تحتل النيجر المرتبة 187 في ترتيب التنمية البشرية لعام 201، بينما تحتل تشاد المرتبة 184، ومالي المرتبة 176، وموريتانيا 161. (الانمائي، 2014) كما تعتبر المنطقة محطة عبور لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا. وتعج أيضا بتنظيمات ارهابية ومتطرفة سيما في العقد الأخير. كما تتميز بهشاشة أمنية جعلها بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية.

والحقيقة ان أهم ما أعاق وتيرة انشاء قوة الساحل الخماسي هو مشكلة ايجاد التمويل اللازم لهذه القوة المقدر ما بين 250 الى 450 مليون يورو للسنة الواحدة. غير أنه مع انعقاد مؤتمر المانحين في بروكسل بتاريخ 23 فيفري 2018 الرامي الى ايجاد حل لمشكلة التمويل اللازم لهذه القوة، تم التوصل الى التأكيد على ان مجموع المساهمات اقتربت من 415 مليون يورو قصد انشاء هذه القوة في مارس 2018. حيث تساهم المملكة العربية السعودية بنحو 100 مليون يورو، والامارات العربية المتحدة بنحو 30 مليون يورو، والاتحاد الأوروبي بنحو 100 يورو. والولايات المتحدة الأمريكية بنحو 60 مليون يورو، فضلا عن باقي المساهمين.

وهكذا خلص مؤتمر بروكسل للمانحين الى نتيجتين أساسيتين هما: زيادة التمويل اللازم لهذه القوة المشتركة، ناهيك عن الاهتمام بقضايا التنمية والأمن في دول الساحل، حيث أعلنت فرنسا والمانيا استعدادها لتقديم 1.2 مليار يورو، ونحو 1.7 مليار يورو على التوالي خلال مدة خمسة سنوات. (المصري، 2018، ص.6)

ويتضح من خلال فكرة انشاء هذا التجمع الخماسي بالنسبة الى فرنسا ان يبدو الوجود العسكري الفرنسي في الساحل مع القوة العسكرية الخماسية، وكأنه تعاون وليس اختراقا وتدخلا أجنبيا. حيث تجسد ذلك من خلال عملية برخان (تكلف فرنسا 800مليون أورو سنويا) التي أطلقتها فرنسا في 1اوت 2014 قصد مكافحة الإرهاب في المنطقة الحدودية لمالي والنيجر وبوركينافاسو، حيث تركز هذه الاستراتيجية على مساعدة جيوش الساحل الخمسة في مهمة مكافحة الإرهاب. في سياق استراتيجية فرنسية للانسحاب التدريجي من المنطقة دون ترك فراغ أمني- نظرا لقيود مالية وأخرى سياسية- وهو ما جعل روسيا تحاول ملأ الفراغ الأمني لفرنسا عبر مجموعة فاغنر المتواجدة في مالي مع مطلع عام 2022.

وتتمثل نتائج جهود التعاون الأمني وفق فكرة تجمع الساحل الخماسي وفق النقاط التالية:

- انشاء كلية حربية اقليمية لمجموعة الدول الخمس في الساحل مقرها نواكشوط.
- انشاء قوة عسكرية مشتركة لدول الساحل الخمس. تحظى بتفويض من الاتحاد الافريقي، يمكن من خلالها تقسيم منطقة الساحل الى ثلاث مناطق؛ منطقة شرقية تغطي النيجر وتشاد، ووسطى تغطي مالي وبوركينافاسو والنيجر، وغربية تشمل موريتانيا ومالي. (Benantar, 2016, p.p.147-163)

- انشاء شركة طيران اقليمية، وخط سكك حديدية يربط دول المنطقة بغية تحسين خدمات النقل والتعاون الاقتصادي بين الأعضاء.
- التعهد بإنشاء مركز الساحل للتحليل والانذار المبكر بين دول المنطقة.
- وهنا اقترحت المفوضية الأوروبية ادماج مبادرة 5+5 دفاع مع مجموعة الساحل الخمس.

وهكذا يتبين ان هذا التجمع أخذ يعمل على ضرورة اعطاء الأولوية لقضايا التنمية والأمن والبنى التحتية. مثلما كانت تتوخاه موريتانيا على اعتبار اعادة ارساء مشروع تعمير مشابه لمشروع "مارشال" لمنطقة الساحل. (العلوي، سبتمبر 2014) ويتجلى تصميم التعاون الأمني وفق تجمع الساحل الخماسي من خلال التصميم التالي:

شكل رقم03: مخطط يوضح هندسة التعاون الأمني الاقليمي دون الجزائر وفق تجمع دول الساحل الخماسي

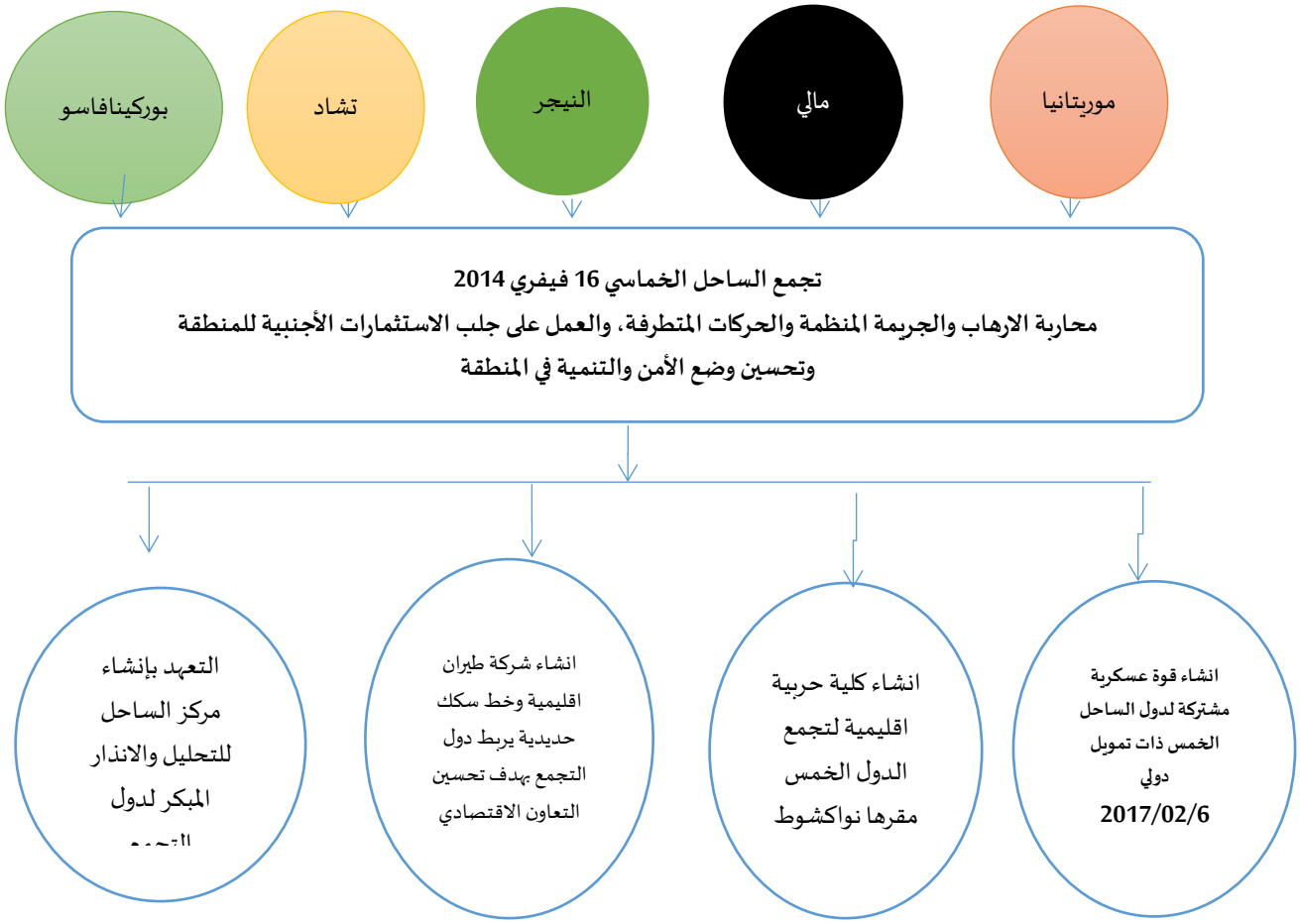

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح جليا من خلال هذا المخطط ان القوة العسكرية المشتركة لمجموعة الساحل الخماسي هي بمثابة الذراع المسلح لمجموعة دول الساحل الخماسي، فبالرغم من كونها مشكلة من جيوش محلية الا انها تتكئ على التمويل والدعم الدولي لها، كما يلاحظ أيضا غياب الجزائر-التي تتمسك بمسار نواقشوط- عن

عضوية تجمع الساحل الخماسي، الذي يتكون من دول ضعيفة من حيث القدرات الاقتصادية والعسكرية، لا تجعلها قادرة على النهوض بأعباء أمنها القومي، كما أنها دول تتميز بغياب التماسك الوطني وفشل المؤسسات والفساد والفقر. وهو ما يفتح الباب أمام فرص التدخل الخارجي، سيما الفرنسي الذي لعب دورا في بعث هذا التجمع، وجمع الاستحقاقات المالية اللازمة لقيام قوة عسكرية مشتركة لهذا التجمع، بما يساهم في بقاء التواجد الفرنسي في المنطقة، وهو الموقف الذي تتحفظ منه الجزائر.

5.الخاتمة:

يستخلص مما سبق في هذه الدراسة ان التعاون الأمني في منطقة الساحل يعبر عن تصورات مشتركة لدول الاقليم تجاه شواغلها الأمنية المشتركة، مثلما يعبر عن تباين المواقف الاقليمية من مشروعات التعاون الأمني الاقليمي في الوقت نفسه، ويستخلص أيضا أن مشروعات التعاون الأمني الاقليمي ماهي الا انعكاس لتصورات أداء الدور الاقليمي للدولة، مثلما تعبر أيضا عن ذلك الاختراق الكوني لهندسة الأمن الاقليمي في منطقة الساحل الأفريقي.

ويتبين من خلال المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي أن تصورات الجزائر تجاه شواغلها الأمنية نابعة من عقيدة الأمن الوطني الجزائري القائمة على رفض التدخل الدولي في منطقة الساحل الأفريقي، وهو ما يفسر مبادرة الجزائر حول التعاون الاقليمي وفق مبادرة قيادة الأركان العملياتية المشتركة في تمنراست، وبهدف مساعدة دول الاقليم على القيام بمهام انجاز متطلبات بناء أمنها الوطني والاقليمي بعيدا عن التدخل العسكري الأجنبي.

ويتبين من خلال الدراسة أيضا أن مقاربة بعض دول الاقليم تجاه شواغلها الأمنية تتعارض والموقف الجزائري الرافض للتدخل العسكري الخارجي، وفي هذا الصدد جاءت المقاربة الموريتانية عبر مبادرة تجمع دول الساحل الخماسي الذي أقصى الجزائر من العضوية في هذا التجمع من جهة، ومن جهة ثانية كمحاولة للتضييق على المقاربة الجزائرية القائمة وفق مبادرة تجمع دول الميدان.

ويتضح من خلال الدراسة أيضا أن فرص وقيود التعاون الأمني في منطقة الساحل الأفريقي تتوقف على عوامل ربط متغير الأمن بالتنمية في المنطقة، وهو ما يتطلب موارد مالية هامة، فلكي تلعب الدولة دورا اقليميا يتطلب منها رصد موارد مالية هامة، وبما يحدث أعباء مالية لدول لا يمكن تحملها، وهنا تجد القوى العظمى فرصتها في اختراق دول الساحل وفرض مقاربتها وأجندتها الأمنية في المنطقة.

ويستخلص أيضا من هذه الدراسة أن كثرة مبادرات التعاون الأمني التي طرحت في وقت زمني متقارب، لا تسمح بتطوير نظرة موحدة لمعالجة الشواغل الأمنية في المنطقة، بحيث كل مبادرة أمنية جاءت بمثابة تشويش أو رد فعل عن مبادرة أمنية أخرى سبقتها، بما زاد من حدة الطابع التنافسي لهذه المبادرات، وهذا ما يشكل تقويضا لفرص نجاح التعاون الأمني في منطقة الساحل الأفريقي. الذي يتطلب ان تكون فرص نجاحه نابعة من حلول وجهود محلية لدول المنطقة، بمعنى أن يتم تقديم حلول افريقية لأزمات افريقية، وبفواعل افريقية.

قائمة المراجع باللغة العربية

- الأمير, سيدي أحمد(فيفري 2016) .*عملية برخان الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الاخفاق* .الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- الحسين الشيخ العلوي. (سبتمبر 2014). *تجمع الساحل الخماسي: تنسيق في ظل التعقيدات*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2014). *تقرير التنمية البشرية لعام 2014: المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر*. نيويورك: البرنامج.
- بلال المصري. (2018). *قوة الساحل الخماسية ظهير للحملة الصليبية بالصحراء الكبرى*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- بوحنية قوي. (11 ديسمبر, 2014). *الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي*. (مركز الجزيرة للدراسات، المحرر) تم الاسترداد من ورقة تحليلية: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html
- بوخرص أنوار. (اكتوبر 2012). *الجزائر والصراع في مالي*. بيروت: مركز كارنيغي للسلام الدولي.
- جمال محمد السيد ضلع. (2016). التنافس الفرنسي الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي الافريقي: في قوى الجذب والتعارض في المنطقة. تأليف بلهول نسيم، *حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء* (صفحة 113). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- حفيان عبد الوهاب. (2016). عوامل ومنطق الأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل. تأليف بلهول نسيم، *حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء* (صفحة 47). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- رحموني, ع. ا .(2019) .*الأمن الجزائري والفضاء الاقليمي* .عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- عصام محمد عبد الشافي. (افريل, 2014). استراتيجية متعثرة: القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال افريقي. *السياسة الدولية، 49*(196)، الصفحات 34-46.
- مارتن غريفيتش وتيري اوكلاهان. (2002). *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*. (مركز الخليج للأبحاث، المترجمون) دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- مايكل شوركين. (2015). *معركة مالي التالية*. كاليفورنيا: مؤسسة راند. تم الاسترداد من https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1241/RAND_RR1241z1.arabic.pdf
- محفوظ رسول. (اكتوبر, 2017). الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية الأوروبيةقراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل. *مجلة المستقبل العربي*(464)، صفحة ص.127.

- مراد بن قيطة وفاطمة الزهراء بويدة. (اكتوبر, 2016). التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية. (جامعة برج باجي مختار، المحرر) *دفاتر المتوسط*(5)، الصفحات 238-210.
- مراد فول. (2016). الانفلات الأمني في دول الساحل: المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن. تأليف بلهول نسيم، *حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء* (صفحة 91، 92). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Benantar, A. (2016). Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne. *l'anne du maghreb*(16), pp. 147-163. Récupéré sur https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.2712
- Cottey, A. J. (2022, 02 10). *Regional security cooperation in the early 21st century.* Récupéré sur SIPRI Yearbook 2006: https://www.sipri.org/yearbook/2006/04
- Keohane, R. O. (2012). *Power and Interdependence.* boston: Longman.